

## تحقيق

10 أولويات يطرحها المواطنون، على أمل أن تتحقق. أولويات تعبّر عن مشكلات كبيرة يعانيها اللبنانيون، ولا تدخل في أجندة السياسات الحكومية، وبعض هذه المشكلات مرشحة إلى المزيد من التأزم بفعل طرح إجراءات ضريبية جديدة تزيد من الأعباء، وخصوصاً على الفقراء وذوي الدخل المحدود

## هذه هي أولويات المواطنين (2/1)

## الإيجارات والطبابة والتعليم وزيادة الأجور وخفض الأسعار

## رشا أبو زكي

يزج عدد من السياسيين عبارة «أولويات المواطنين» في خطاباتهم لتصبح نافرة، كنفور المواطنين أنفسهم من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة. فقد جالت «الأخبار» على عدد من الأحياء في بيروت، وخصوصاً في مناطق الشياح وعين الرمانة والبربير، لنقل أولويات المواطنين الحقيقية. لم ترد على لسان أي من المستطلعين عبارة «دين عام»، ولا «عجز في الخزينة»، ولا حتى «مخصصة أو تشركة»، والأهم أن أياً منهم لم يجد أن زيادة الضريبة على القيمة المضافة تدرج في أولوياته... لا شيء سوى هموم تتعلق بالحاجات

البدئية والخدمات الأساسية التي من المفترض أن تتوافر لهم من دون أن يطلبوها. وتحدث المواطنون عن 10 أولويات، ستوردها «الأخبار» على حلقتين، وهي تبدأ بالتعليم والطبابة والإيجارات والغلاء والأجور المنخفضة، وتستكمل بفرص العمل وأسعار البنزين والضمان الصحي الشامل وضمان الشيخوخة، إضافة إلى مشكلة فواتير الكهرباء والمياه... فهذه هي أولويات المواطنين، لمن يريد أن يتبناها، وهذه هي الحلول من أبرز الخبراء الاقتصاديين في لبنان:

## ارتفاع أسعار الإيجارات

يشير قاسم زيد (برعشيت - 35 عاماً) إلى أن «الإيجارات مرتفعة جداً، فانا

مدخولي الشهري لا يتجاوز 700 دولار أميركي، فيما أدفع 300 دولار إيجاراً لمنزلي شهرياً، واستمرار هذه السياسة سيدفعنا نحو التشرد». حسين وهبي (نيحا - 25 عاماً) يشير إلى أن «النقل وإيجار المنزل يوازيان أكثر من راتبي الشهري، فانا أتقاضى 600 دولار شهرياً، ولا أملك سيارة، وبالتالي أنتقل عبر السرفيس وأدفع كل يوم 8 آلاف ليرة للانتقال من منزلي إلى عملي، وبالعكس».

أما مروان دامر (بيروت) فيقول: «إيجار منزلي 500 دولار، وراتبي مليون ونصف مليون ليرة، إنه فيلم أعيشه طوال أيام الشهر، بحيث أنفق راتبي قبل منتصف الشهر وأسدد ديون الشهر السابق لكي أعود إلى

## الاستدانة من جديد».

الخبير الاقتصادي غالب أبو مصبح يلفت إلى أن على الدولة أن تكون مستعدة لبناء بيوت عادية وتأجيرها بإيجارات رخيصة مرتبطة بدخل الأفراد. لكن الدولة غير مستعدة لذلك، ففي ألمانيا أنشأت الدولة منازل مفروشة وربطت كلفة الإيجار براتب المواطنين، وهكذا حلت المشكلة، فثمن الأرض في لبنان ارتفع نتيجة المضاربات، والحل أن تعلن الدولة أن الأرض التي تشتري بهدف البناء ولا يُبنى عليها تصادرها البلديات لتوسيع الملكية العامة. أما كلفة البناء فهي خاضعة للاحتكارات، والحل يقوم على وقف هذه التلزيّات والتفقيعات السياسية لخفض أكلاف البناء.

## الغلاء... الغلاء

سمر شعلان (39 عاماً) تقول إن «الأسعار مرتفعة جداً وأسعار المواد الغذائية أصبحت خيالية، فيما دخل المنزل لا يتعدى مليون ليرة شهرياً. فانا أنفق 15 ألف ليرة يومياً على الطعام، وأعد فقط وجبتين يومياً لخفض المصروف».

23.5

الفا

هو عدد الأطفال خارج إطار التعليم، فيما 150 ألف طفل يعانون الفقر المدقع، وذلك وفق دراسة «الفقر في لبنان».

وفقر الأطفال لا يقاس بنسبة الذين ينتسبون إلى أسر تنفق أقل من أربعة أو دولارين في اليوم، بل أيضاً بالحرمان من الحقوق التي كفلتها اتفاقية حقوق الطفل

## نحو نظام تأمين صحي شامل

يقول الخبير الاقتصادي كمال حمدان إنه لا حلول في القطاع الصحي من دون نظام تأمين صحي استشفائي لكل اللبنانيين، لافتاً إلى أن خطر ارتفاع كلفة الصحة سيرتفع إذا ارتفعت الـ TVA التي ترفع الأسعار، ما يؤدي إلى ضرورة تصحيح للأجور، ما ينعكس على تكاليف تشغيل القطاع الصحي الذي سيعود لرفع تعريفاته. أما في التعليم، فيلفت حمدان إلى ضرورة تعميم الروضات في المدارس الرسمية ومعالجة نوعية التعليم الرسمي في المرحلة الأساسية وتوفير الشروط اللازمة لتطبيق التعليم المجاني لهذه الفئة، وحل مشكلة التعليم المهني وربطه أكثر بحاجات البلد.



جورج سليمان (25 عاماً) — عين الرمانة) يقول: «أحاول أن أبني على أرض ورثتها عن عائلتي في الدامور، لكن راتبي لا يتعدى 500 دولار شهرياً، فيما الأسعار ارتفعت كثيراً، بحيث لا يبقى أي قرش من راتبي لكي أذخره لبناء منزل».

هبة غزاوي (بيروت 37 عاماً) تشرح قائلة: «أنا أوفر كل مصاريف عائلتي بالدين، ففي منتصف كل شهر ينتهي الأجر لأن الغلاء يتعدى قدرتنا على الدفع، وراتب زوجي ضئيل جداً، ولا يوجد أي حلول في المقابل».

الدكتور البير داغر، يقول إن الأسعار في ظل اقتصاد حر، وعدم وجود رقابة على التسعير وتحديد الأسعار يمكن أن ترتفع لأسباب داخلية أساساً. ويلفت إلى وجود طريقتين لمعالجة التضخم: أولاً المقاربة النيوكلاسيكية عبر خفض الكتلة النقدية، وهو العامل الأساسي لخفض الأسعار، وهناك المقاربات الأخرى التي تقوم على تجسيد الأسعار والأجور. ويشرح أن التجربة الفرنسية في مكافحة التضخم بين عام 1936 حتى 1986 كانت تقوم على تجسيد الأسعار لفترات معينة، وهذا

## قطاعات

## زراعة

## مزايدة لتلزيّم مراكز جمع الحليب

يجب أن يُعاقب»، مشيراً إلى أن دور الوزارة هو «التحقق من المواصفات وتوفير المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ضمن مواصفات سلامة الغذاء».

وستوزع الوزارة على المرابين الأشد فقراً في البقاع وعكار، من ضمن أحد المشاريع مع «فاو»، حلّابات للأبقار وأوعية من «ستانلس ستيل»، وستوفر آلية لجمع الحليب.

وتعمل الوزارة، بحسب الحاج حسن، على تعميم المختبرات في المناطق طبقاً للحاجات، بطموح هدفه إجراء فحص يومي للحليب، بهدف توخّد صغار المرابين وفرض أسعارهم، لافتاً إلى أن «الوزارة ستتابع إحصاء القطيع الحيواني وتصنيفه وتسجيله في إحصاء دقيق يسمح بوضع برامج تطويرية ودراسة كلفة الإنتاج للعمل على خفضها عبر تجزئة عناصر الإنتاج: العلف الذي يمثل النسبة الأكبر، الصحة الحيوانية، والقيمة المضافة التصنيعية».

(الأخبار)

أعلن وزير الزراعة حسين الحاج حسن أن الوزارة ستؤهل مراكز جمع الحليب في المناطق، وستجري مزايدة عمومية لإدارتها من خلال دفتر شروط أعد لهذه الغاية، مؤكداً أن دور الوزارة يقتصر على التنظيم والتشريع والرقابة، لا الإنتاج والتجارة.

هذا الموقف جاء خلال الاجتماع الأول للجنة قطاع الحليب التي عُقدت أمس برئاسة الحاج حسن الذي أكد أنه سيعمل على ملاحقة مهربي الحليب إلى لبنان، والادعاء عليهم أمام القضاء اللبناني، إذ إن الكميات المهزّبة مغشوشة، علماً بأن لا عوائق جمركية أمام تصدير واستيراد الحليب ومشتقاته في ظل اتفاقية التيسير العربية.

ودعا المتضررين من تهريب الحليب إلى تقديم شكاوى بالأسماء، أو إفادة الوزارة بها لمطابقتها مع الملف الذي يجري العمل عليه، لكنه دعا إلى عدم زج موضوع الحليب المهزّب من سوريا بالسياسة، «لأن استيراد الحليب مسموح من سوريا والدول العربية والغربية، فمن يخالف

مصري زاروا لبنان، في مقابل 3 أضعاف من اللبنانيين زاروا مصر، وقدم اعتذاراً رسمياً من المصريين على المعاملة التي تعرضوا لها على الحدود البرية، إذ إن نواباً مصريين رؤساء غرف سياحة انتظروا، على الأقل 4 ساعات للدخول إلى لبنان، فيما رفض دخول شخصين من أعضاء الوفد المصري بسبب تشابه أسماء وعدم حيازة تأشيرة دخول، لذلك، ستعمل وزارة السياحة على إنشاء محطة استقبال على الحدود البرية بين لبنان وسوريا.

ويدعو عبود الفئات الشعبية في مصر إلى زيارة لبنان لأنه ليس بلداً للسياح الأثرياء فقط، ويمكن مختلف طبقات السياح زيارته، علماً بأن الوفد المصري «أبلغنا بمحاولات توفير خطوط تشارترتد لتشجيع التبادل السياحي بين البلدين».

وفي ختام المؤتمر وقع رئيس الوفد المصري خالد المناوي، ورئيس الجمعية جان عبود، بروتوكول تعاون بين الطرفين.

(الأخبار)

## سياحة

## الروتين يعوق السياحة العربية البينية

«الروتين في الدول العربية، وخصوصاً في لبنان، يعوق تقدم السياحة»، بهذه العبارة يختصر وزير السياحة، فادي عبود، قضية القطاع السياحي، إذ تضطر الوفود السياحية لأن تنتظر 4 ساعات على الحدود اللبنانية حتى تدخل، داعياً إلى تفعيل التبادل السياحي مع مصر عبر «تسيير خط بحري بين الإسكندرية وبيروت».

عقد عبود مؤتمراً صحافياً أمس في اليريستول على هامش الورشة التي أقيمت بين غرفة «شركات ووكالات السفر والسياحة» المصرية، وجمعية «أصحاب مكاتب السفر والسياحة في لبنان»، مناشداً المسؤولين أن يعمدوا إلى معالجة الروتين في لبنان والعالم العربي «لكن لا تضطر الوفود السياحية أن تنتظر على الحدود، فقد تلقّت الوزارة شكاوى كثيرة، علماً بأننا في القرن الـ 21 ويجب أن نعالج قضايانا بالتطور الحاصل في العالم، ويرى عبود أن «تنمية العلاقات السياحية بين مصر ولبنان هي حاجة للبلدين»، أملاً التكمّل السياحي بين البلدين، ولا سيما أن 57 ألف سائح